مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بيروت في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢

بيان صادر عن مصرف لبنان

على ضوء التطورات المرتبطة بعملية التدقيق الجنائي وبعد أن صدر عن مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية بيان بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ ،

يهم مصرف لبنان أن يبدي ما يلي:

١- بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٧، أي بعد مرور ٩ أشهر على صدور القانون رقم ٢٠٢٠/٢٠٠ (المتعلق بتعليق العمل بأحكام السرية المصرفية)، قام وزير المالية بتزويد مصرف لبنان بنسخة عن العقد المعدل تاريخ ٢٠٢١/٩/١٧ الموقع مع شركة ("A&M") Alvarez & Marsal Middle East Limited. كما طلب من مصرف لبنان تركيب التجهيزات اللوجستية والبرامج اللازمة لشركة ("A&M") في مكتب وزارة المالية.

٢- بعد استلام الطلب أعلاه، قام مصرف لبنان بالإجراءات اللازمة لإعداد وتجهيز ما يلزم من شبكة وحواسيب وبرامج واجراء عمليات الاختبار (Testing) عليها للتأكد من جهوزيتها.

٣- بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ قام مصرف لبنان بتحميل المعلومات المطلوبة من شركة ("A&M") على الحاسوب الرئيسي في المكتب المخصص لهذه الغاية في مبنى وزارة المالية علماً أنه تم تحميل حوالي ٩٠٠ ميغابيت من هذه المعلومات.

٤- بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١ طلب وزير المالية من مصرف لبنان ابداء الرأي بعدد من الايضاحات المطلوبة من شركة ("A&M") حول المعلومات الموضوعة بتصرفها.

٥- بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ قام مصرف لبنان بابلاغ وزير المالية بأجوبته حول الملاحظات الاضافية لشركة ("A&M") وتمنى البدء بعملية التدقيق نظراً لتسليمه كامل المستندات المطلوبة منه.

٦- بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٧ اتخذ المجلس المركزي القرار رقم ٢١/٤٣/١ تاريخ ٢٠٢١/١٢/١ الذي وافق بموجبه على تزويد شركة ("A&M") بالمعلومات المطلوبة بما لا يتنافى مع أحكام القانون رقم ٢٠١٨/٨١ والمعايير الدولية. كما وافق على اعادة استخراج المعلومات التي تم تحميلها سابقاً على الحاسوب الرئيسي في المكتب المخصص لهذه الغاية في مبنى وزارة المالية بغية العمل على اعادة تنظيمها لتتطابق تماماً مع الشكل المطلوب من شركة ("A&M"). وقد تم تنفيذ هذه العملية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٨.

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

٧- بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢١ قام مصرف لبنان بابلاغ معالي وزير المالية بأجوبة مصرف لبنان المتعلقة بلائحة المعلومات المطلوبة متمنياً اتخاذ القرار بالمباشرة بالتدقيق. كما تجدر الاشارة أيضاً الى أن جميع قرارات المجلس المركزي يتم تبليغها الى وزير المالية بواسطة مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان.

٨- تأكيداً على المنحى الايجابي في التعاطي مع عملية التدقيق، يشدد مصرف لبنان على ضرورة قيام شركة ("A&M") بمباشرة أعمالها وللتأكد بنفسها من صحة المعلومات التي تم تحميلها على الحاسوب الرئيسي في المكتب المخصص لهذه الغاية في مبنى وزارة المالية.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة